200704uu-0005-2

# المعتقلون اللبنانيون في السجون السورية
# ظلم ذوي القربة

كاترين ضاهر

يعيش أهل المفقودين واليأس يأكل نفوسهم.

هم ضحايا الألم لأن أحبائهم ضائعين ومهمشين. صحيح أن حرب المدافع قد انتهت لكن تبقى هذه القضية من الناحيتين القانونية والإنسانية إحدى أهم المآسي التي تعيشها المئات من العائلات اللبنانية وسط تقاعس ملفت لإدارات الدولة و بانعدام أبسط شروط المواطنية.فهي قانونية من حيث أن عمليات الاعتقال جرت كلها خارج الأطر القانونية المعمول بها في لبنان و خارج الأعراف الدولية والإنسانية.

بدأت قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا منذ عام ١٩٧٦.و كنتاج للوجود العسكري السوري قامت قواتها بإلقاء القبض على المئات من اللبنانيين. الكثيرون منهم احتجزوا بصورة تعسفية وتم استجوابهم لفترة قصيرة و من ثم تم نقلهم إلى السجون السورية. البعض مثل أمام المحاكم السورية لكن هذه المحاكمات كانت جائرة ، سرية ولم تراع فيها المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ولا حتى أحكام قانون الإجراءات الجنائية المعمول بها في سوريا، وبهذا الخصوص يشار إلى ما قاله المحامي السوري المفرج عنه أكثم نعيسه وهو الناطق الرسمي بإسم "منظمة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان" في سوريا في مقابلة مع ملحق "النهار" الصادر يوم السبت ٨ أيار ١٩٩٩. قال:"... كنت أتمنى أن نحاكم وفقا للقانون والدستور. نحن مثلنا مع غيرنا أمام محكمة استثنائية، ولم نحاكم وفق قانون العقوبات النافذ، أو القوانين المكملة له وفي النتيجة لا أعتبر هذه المحاكمة عادلة ..."

لمحة تاريخية

غازي عاد رئيس لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية "سوليد" التي تأسست في كانون الثاني ١٩٩٠، قال عن عن تاريخ ومجريات الاعتقالات السورية و حصرها بعدة محطات أبرزها: عام ١٩٧٦ اشتبكت القوات السورية عند دخولها لبنان مع القوات الوطنية المتحالفة مع منظمة التحرير الفلسطينية واعتقلت عددا من اللبنانيين ينتمون إلى هذه الفئات أو المجموعات السياسية.

عام ٧٨ اشتبكت القوات السورية مع ميليشيات الكتائب والأحرار وحراس الأرز والتنظيم واعتقلت أناس ينتمون إليهم.

بأوائل الثمانينيات اشتبكت القوات السورية مع حركة التوحيد الإسلامي في طرابلس.

من ٨٢ حتى ٨٦ اعتقل أشخاص ينتمون إلى حزب البعث العراقي، الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي وغيرها.

٨٨.٩٠ اشتبكت القوات السورية مع الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال عون واعتقلت أناس ينتمون لهذه الفئة.

كما شدد "عاد" على ان قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية هي من مختلف الطوائف والجهات السياسية والحزبية سواء المعادية أو الموالية لسوريا. وذكر ان عدد المعتقلين المسجل على لوائحهم بلغ ٦٤٣ معتقلاً، إلا أن هناك عدداً كبيراً من المفقودين لم يسجل بعد. وأشار إلى إن آخر جريمة اعتقال مسجلة لديهم تمت قبل اسبوعين من انسحاب القوات السورية. وأخيراً أكد على ضرورة استمرار الاعتصام المفتوح الذي بدأ في ١١ نيسان ٢٠٠٥ أمام مبنى الأمم المتحدة (الاسكوا) في بيروت حتى إنشاء لجنة دولية للتحقيق بالإخفاء القسري وبقضية المعتقلين في السجون السورية إضافة إلى المقابر الجماعية، معبراً عن عدم ثقته باللجان المحلية.

ميزات قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا:

في تشرين الأول من العام ١٩٨٧ ، نشرت "منظمة العفو الدولية" تقريرا حول التعذيب في السجون السورية بعنوان ( سوريا: التعذيب بواسطة القوى الأمنية ). هذا التقرير هو من أوائل التقارير الدولية التي تشير صراحة إلى عمليات اعتقال لمواطنين لبنانيين على يد القوات السورية وقد ذكر فيه عدة نقاط ترسم بدقة الصورة الحقيقية لقضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، منها:

-"... إن منظمة العفو الدولية لا تعرف أي حالة تم فيها اعتقال الناس بواسطة مذكرة توقيف أو أية إجراءات قانونية معمول بها ...". هذا التجاوز للقوانين اللبنانية قد صرحت به نقابة المحامين في بيروت في تقرير لها إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في نيسان ١٩٩٧.

-"... إن منظمة العفو الدولية تؤمن أن معظم عمليات الاعتقال التي تقوم بها القوات السورية تتم دون الرجوع الى السلطات اللبنانية المركزية ...".

-"... إن ما يزيد من صعوبة تعقّب المعتقلين هو اعتقالهم من منازلهم في منتصف الليل ، أو اختطافهم من الشوارع على أيدي رجال أمن بثياب مدنية ، أو اختفائهم بعد توقيفهم على الحواجز السورية ...". "... الأهالي يتمنّعون عن تقديم الشكاوى خوفا من رد الفعل الانتقامي ...".

بعد هذا التقرير توالت التقارير الدولية ، نذكر منها على سبيل المثال:

-أيار ١٩٩٤، تقرير "الفدرالية الدولية لجمعيات حقوق الإنسان" عن المفقودين والمعتقلين.

١١- تشرين الأول ١٩٩٦، رسالة Human Rights Watch الى الرئيس الحريري.

٢٣- تشرين الأول ١٩٩٦، رسالة Human Rights Watch الى الرئيس الفرنسي جاك شيراك تطلب منه التدخل مع السلطات اللبنانية لتأمين الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في سوريا.

-آخر هذه التقرير وأهمها هو تقرير "منظمة العفو الدولية" الصادر بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩ تحت عنوان: سوريا - ضحايا لصراع إقليمي : المعتقلون السياسيون من اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين في سوريا. أهمية هذا التقرير تكمن في الحملة الدولية التي ترافقه للإفراج عن المعتقلين.

موقف المسؤولين اللبنانيين والسلطات السورية من المشكلة:

أهم ما يميز الموقف الرسمي اللبناني وموقف السلطات السورية هو التضارب الواضح بين النفي القاطع والاعتراف بوجود المشكلة. لقد كان من المفترض أن الحكومة اللبنانية هي الجهة المؤهلة والمسؤولة وفقا للقانون عن معالجة قضية المعتقلين إلا أنه ومع مرور سنوات على انتهاء الحرب يتحاشى المسؤولون اللبنانيون والسوريون الحديث عن هذه القضية لا بل ينكرون وجودها. كما وإن السلطات اللبنانية لم تجر أي تحقيق في حالات القبض على مواطنين لبنانيين بصورة غير قانونية على أيدي القوات السورية في لبنان ولا حتى اعترفت بحدوث مثل تلك الممارسات. الأمثلة عديدة نذكر منها:

١٩٩٣- وفي حديث إلى "هيئة الإذاعة البريطانية" نفى رئيس الجمهورية الياس الهراوي نفيا قاطعا وجود معتقلين لبنانيين في سوريا.

-نيسان ١٩٩٦، منعت السلطات اللبنانية مسؤولة "الفدرالية الدولية لمنظمات حقوق الإنسان" الدكتورة فيوليت داغر من فتح مكتب في بيروت لجمع المعلومات عن المفقودين والمعتقلين.

١٧- تشرين الأول ١٩٩٦، الرئيس رفيق الحريري في واشنطن وصف قضية المعتقلين بأنها "...ادعاءات...".

٢٤- تشرين الثاني ١٩٩٦، أقر رئيس الجمهورية الياس الهراوي وجود ٢١٠ لبنانيين في سجون سوريا.

-تشرين الثاني ١٩٩٧، نقيب المحامين شكيب قرطباوي يطالب الرئيس الحريري في نقابة المحامين في بيروت بالعمل على الإفراج السريع للمعتقلين اللبنانيين في سوريا.

٢٢- تشرين الثاني ١٩٩٧، وفي حديث مع برنامج "كلام الشباب" الذي تبثه إذاعة لبنان الحر، اعترف وزير العدل بهيج طبارة بوجود لبنانيين في السجون السورية وقد برر ذلك بالضرورات الأمنية للقوات السورية ونافيا في نفس الوقت امتلاكه أي لوائح إسمية.

-شباط ١٩٩٨، نقيب المحامين السوريين ينفي في نقابة المحامين في بيروت وجود لبنانيين في سوريا. في٣ آذار ١٩٩٨، السلطات السورية تعترف بوجود ١٥٥ لبنانيا في سجونها.

-تشرين الثاني ١٩٩٨، نقيب المحامين انطوان قليموس أثناء زيارته لنقابة المحامين في دمشق يطالب الرئيس السوري بوضع حد نهائي لمشكلة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

قضية المعتقلين في الشكل القانوني:

-الاتفاق القضائي الموقع بين حكومتي لبنان وسوريا في العام ١٩٥١ ينص في المادة الثانية منه على إجراءات تسليم مواطني إحدى الدولتين إلى الدولة الأخرى إذا طلبت حكومة بلدهم ذلك بصورة رسمية وقانونية لإتهامهم بتهم جنائية. عمليات الملاحقة والقبض على ومن ثم الاحتجاز حصلت كلها خارج هذا الإطار القانوني.

-"معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" الموقعة في ٢٢ أيار ١٩٩١ لا تحوي أية نصوص تجيز للقوات السورية الحق في اعتقال أو استجواب أو احتجاز مواطنين لبنانيين ومن ثم نقلهم الى السجون السورية.

-إن المعتقلين اللبنانيين يعتبروا حالات "اختفاء قسري" بحسب التعريف الذي اعتمدته الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢. إن المادة السابعة من "الإعلان من أجل حماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري" والموقعة من الحكومتين السورية واللبنانية تنص على أنه "لا ظروف مهما كانت ، سواء تهديد بالحرب ، أو حالة حرب ، أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة طوارئ عامة يمكن أن تبرر عمليات الاختفاء القسري.

-إن الفقرة الأولى من المادة التاسعة في "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" تنص على أنه " لا أحد يجب أن يكون عرضة للاعتقال أو الحجز الاعتباطي. لا أحد يجب أن يحرم من حريته إلا على أسس ووفق الإجراءات المنصوص عليها في القانون". إن اعتقال اللبنانيين من قبل القوات السورية في لبنان وعدم اعترافها بوجودهم في عهدتها يشكل خرقا فاضحا لهذه المادة.

-إن تقاعس السلطة اللبنانية عن القيام بواجبها تجاه مواطنيها في حالات الاختفاء القسري يشكل خرقا للمادتين ١٣ و١٤ من "الإعلان من أجل حماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري" اللتان تنصان على واجب الدولة بإجراء تحقيقات مستقلة وفاعلة في حالات الاختفاء وعلى ملاحقة مرتكبيها قضائيا.

على ضوء ما ذكر: ما هي الأسس القانونية لاستمرار اعتقال أعداد كبيرة من اللبنانيين في السجون السورية؟

متهمون أم أبرياء لا يهم؟ بل بالعكس يهم وإذا تكلمنا عن القاعدة القانونية للاعتقال فان جميع المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين حكومتي لبنان وسوريا لا تعطي القوات السورية وأي سلطة أمنية الحق باعتقال أي لبناني في لبنان ومن ثم تحويله إلى السجون السورية. كما ان كل لبناني اعتقل على يد القوات السورية لم يكن مطلوبا من قبل القضاء اللبناني، كما لا يوجد معتقلاً بسوريا عليه استدانة قضائية بحقه، إذاً فهم أبرياء بنظر القضاء اللبناني وغير مجرمين، ويعتبر اعتقالهم من قبل القوات السورية مخالفاً للقانون. وحتى لو كانوا مجرمين فليحاكموا في وطنهم وفقا للقضاء والقانون اللبناني.

سنتان على اعتصام «سوليد» أمام الإسكوا

أشار رئيس جمعية دعم المعتقلين في السجون السورية غازي عاد وبعد مرور سنتين على اعتصام الأهالي أمام مبنى الأمم المتحدة في بيروت إلى الايجابيات التي تحققت في خلال فترة هذا الاعتصام الذي يعد الأطول في تاريخ الاعتصامات التي عرفها لبنان. واعتبر «ان أهم الأمور التي حققها هذا الاعتصام هي اعتراف اللبنانيين بمختلف طوائفهم وأحزابهم بوجود قضية معتقلين في السجون السورية بالإضافة إلى ان هذا الملف تحول إلى ملف وطني».

عقدت لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية مؤتمرا صحافيا أمام مبنى الإسكوا في حديقة جبران خليل جبران ذكرت فيه «كيف كان موضوع المعتقلين في السجون السورية بين الأعوام ١٩٩٠ والـ٢٠٠٥ موضوعا حساسا جدا وكانت مجرد الإشارة إليه تحمل معها كل أنواع المخاطر من تهديد واتهام وقمع. ومع ذلك استمر التحرك واستمرت المطالبة وحافظت على وتيرتها العالية من دون كلل أو تعب. باختصار شديد يمكننا القول وبكل ثقة أن الكفاح في تلك الحقبة نجح في إبقاء القضية حية في ضمير اللبنانيين والعالم». وأشار إلى ان من بين ما حققه إصدار «لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقرير جلستها الرابعة والثمانين الذي أكد مجددا على التقرير الصادر في نيسان ٢٠٠١ والذي اعتبر أن الوفد السوري فشل في إعطاء معلومات كافية ودقيقة حول الذين اعتقلتهم القوات السورية على الأراضي اللبنانية ثم نقلتهم إلى السجون السورية»..

وحول ما لم يتحقق بعد، سوف يبقى الاعتصام مستمرا حتى تحقيقه فهو بحسب «سوليد» مطلب تشكيل اللجنة الدولية كان ضروريا وحتميا بعد فشل كل المحاولات لإيجاد حل إنساني مع السلطات السورية لهذه القضية. لكنه لم يتحقق حتى الآن والمسؤول هو تعنت السلطة التنفيذية في الإبقاء على اللجنة اللبنانية السورية المشتركة على الرغم من إصرارنا على إلغاء هذه اللجنة والمطالبة بلجنة دولية الأمر الذي يضع ظلالا من الشك على جدية الحكومة في متابعة هذا الملف. وشدد على مطلب آخر وهو إنشاء بنك معلومات».

ص